

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣

بقرض ضريبة جهاد على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تقرر ضريبة جهاد إضافية على النحو التالي :

(أ) بنسبة ٢,٥٪ على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

(ب) بنسبة ٢,٥٪ على وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المهن غير التجارية الذي يزيد عن ٥٠٠ جنيه في السنة .

مادة ٢ - تستحق هذه الضريبة في المواعيد ذاتها الخاصة باستحقاق الضرائب الأصلية وتسمى بالنسبة إلى إيرادات القيم المنقولة على كل إيراد يستحق أو يتم توزيعه اعتباراً من ١/١١/١٩٧٣ ، وبالنسبة إلى الأرباح التجارية والصناعية اعتباراً من أرباح كل سنة مالية تنتهي بعد ١٠/٣٠/١٩٧٣ وبالنسبة إلى أرباح المهن غير التجارية وما في حكمها اعتباراً من أرباح سنة ١٩٧٣ .

مادة ٣ - لا تعتبر هذه الضريبة وضرائب الدفاع والأمن القومي من التكاليف الواجبة الخصم طبقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، وعلى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ رمضان سنة ١٣٩٣ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
بقرض ضريبة عامة على الإيراد

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بقرض ضريبة عامة على الإيراد ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعدل أسعار الضريبة على الشرائح من الثانية إلى الخامسة المنصوص عليها في المادة (١١) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على النحو التالي :

الشرريحة الثانية أكثر من ١٠٠٠ جنيه لغاية ١٥٠٠ بسعر ٩٪

الشرريحة الثالثة أكثر من ١٥٠٠ جنيه لغاية ٢٠٠٠ بسعر ١٠٪

الشرريحة الرابعة أكثر من ٢٠٠٠ جنيه لغاية ٣٠٠٠ بسعر ١١٪

الشرريحة الخامسة أكثر من ٣٠٠٠ جنيه لغاية ٤٠٠٠ بسعر ١٦٪

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به اعتباراً من إيرادات سنة ١٩٧٣، وعلى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ رمضان سنة ١٣٩٣ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣)

أنور السادات